العدد 2023-118

دراسات إقتصادية

التنويع الاقصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات

إعداد:

جمال قاسم حسن؛ د.محمد اسماعيل؛ د. سفيان قعلول؛ صبري الفران

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط
الواقع والتحديات

إعداد:

جمال قاسم حسن؛ د.محمد اسماعيل؛ د. سفيان قعلول؛ صبري الفران

صندوق النقد العربي

2023

© صندوق النقد العربي 2023
حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقاً بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرةً عن وجهة نظر معدي الدراسة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

للاطلاع على الدراسة:

للاطلاع على الدراسات السابقة:

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي.....1

1. تمهيد 2

2. الدراسات السابقة.....2

3. منهجية قياس درجة التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية.....3

4. تطورات الهياكل الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط.....4

1.4 هيكل الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط.....5

2.4 تطورات المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط.....8

3.4. العمالة في اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط.....11

4.4. احتساب مؤشر تنوع الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط.....13

5. هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط.....14

1.5 تطور التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط.....15

2.5 قياس درجة تنويع الصادرات السلعية للدول العربية المصدرة للنفط.....17

6. رؤية الدول العربية المصدرة للنفط على المدى الطويل.....18

7 . الإستنتاجات والتوصيات وآفاق التطوير 20

1.7 الاستنتاجات.....20

2.7 التوصيات وآفاق التطوير.....20

المراجع.....22

الملخص التنفيذي

أعتمدت الدراسة في قياس درجة التنويع الاقتصادي بالدول العربية المصدرة للنفط[1] على مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرفيندال هيرشمان(Herfindahl Hirschman Index HHI) لقياس درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية، ذلك استناداً لحجم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كما اعتمدت الدراسة مؤشر التركز لهيرشمان (Hirschman Concentration Index (HCI)) لقياس درجة التركز في التجارة الخارجية لتلك الدول خلال الفترة الزمنية(2010 2021).

بينت النتائج تراجع مُساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية المُصدرة للنفط من حوالي 39.9 في المائة في عام 2005 إلى نحو 28.4 في المائة في عام 2021، بالمقابل ارتفعت مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية من8.7 في المائة في عام 2005 إلى نحو 10.1 في المائة في عام 2021، كما زادت مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى خاصة منها قطاع الخدمات مثل البنوك والتأمين، والنقل والتجارة، والسياحة لتصل إلى نحو 27.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021 مقابل 10.2 في المائة في عام 2005

على مستوى التنويع الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية، أشارت النتائج إلى تحسن المؤشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت قيمته في الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان أقل من 1500 نقطة[2]، ما يشير إلى عدم وجود تركز في الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول. في حين بلغت قيمة المؤشر في كل من الكويت وقطر 2022 و1907 نقطة في عام 2021 على الترتيب، مما يشير إلى وجود تركز بسيط، بالمقابل فاقت قيمة المؤشر في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط مستوى 2500 نقطة، مما يعني وجود درجة تركز عالية نسبياً

على صعيد المالية العامة فلا يزال هناك اعتماد كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس مع تحسن ملموس في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط.

على صعيد العمالة، يعتبر قطاع الخدمات أكثر القطاعات استقطاباً للعمالة في الدول العربية المصدرة للنفط، حيث أرتفعت حصته من نحو 51.1 في المائة في عام 2005 إلى 57.9 في المائة في عام 2021. بالمقابل يتدنى عدد العمالة في قطاع الزراعة، فقد تراجع في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2005 و 2021.

على صعيد التجارة الخارجية السلعية، فقد استحوذت حصة الصادرات من الوقود المعدني على مستويات مرتفعة من إجمالي التجارة الخارجية السلعية للدول العربية المصدرة للنفط، حيث فاقت في بعضها مستوى 95 في المائة، وفاقت حصة أهم عشرة منتجات سلعية مستوى 80 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية لتلك الدول. في حين بلغ عدد السلع ذات الميزة النسبية في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط عدد 9 سلع و2 سلعة في كل منهما على الترتيب في عام 2021، مما يعني وجود درجة تركز مرتفعة نسبياً في جانب الصادرات.

[1] وهي الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعُمان وقطر والكويت وليبيا واليمن.
[2] إذا بلغت قيمة المؤشر أقل من 1500 نقطة، فهذا يعني عدم وجود تركز في الأنشطة الاقتصادية.

1. تمهيد

أستاثرت قضية "التنويع الاقتصادي" بأهمية كبيرة في برامج وخطط التنمية لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط نظراً لاعتمادها على قطاع الطاقة لعقود طويلة كمكون رئيس في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي في إيراداتها العامة، وبرامج إنفاقها، ذلك على حساب القطاعات الأخرى ذات القيمة المضافة المتمثلة في كل من الصناعات التحويلية ذات التقنيات العالية وقطاع الخدمات. ساهم ذلك في تعرض هذه الاقتصادات إلى آثار التقلبات التي شهدتها سوق الطاقة العالمية خاصة الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط كما حدث في عام 2008، وبنهاية عام 2014، وخلال جائحة كوفيد-19.

تشير التقارير المحلية والدولية إلى حدوث تحسن في هذا الصدد خاصة في عدد من دول مجلس التعاول لدول الخليج العربية، التي تبنت سياسات ساهمت في تنويع مصادر دخلها شملت الولوج إلى قطاعات قيادية لا تعتمد كثيراً على القطاع الاستخراجي فقط، مثل قطاعات الصناعة والسياحة والتمويل والبنوك والتأمين، والجوانب اللوجستية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. بالمقابل لا تزال دول عربية نفطية أخرى تشهد تركزاً في قطاعتها الأولية خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية. تتبنى الدول خططاً وطنية تهدف إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية، لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، تعتمد هذه الخطط على ركائز أساسية داعمة لاقتصاداتها مثل الإستثمار في الموارد البشرية والتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الاستثمار وتطوير القطاع السياحي، وزيادة الإستثمار في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية. في ذات السياق، تميل الدول الأقل نمواً التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الزراعة، إلى التحول للهياكل الاقتصادية الأكثر إنتاجية، حيث أن القطاع الزراعي معرض للعديد من التحديات والصدمات، المتعلقة بالمناخ وندرة المياه والإرتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية والوسيطة التي تدخل في العمليات الإنتاجية لهذا القطاع. تعمل هذه الدول على إجراء تغييرات هيكلية في بنيتها التحتية الاقتصادية، وزيادة إنتاجها الصناعي، وتوسيع دور القطاع الخاص، وخلق اقتصاد دائري قائم على المعرفة، بما يساهم في التوسع في قطاع التصنيع وتنويع الصادرات السلعية وزيادة تصدير المنتجات تامة الصنع بدلاً من المواد الخام. لذلك تتجه الدول إلى تحسين جودة منتجاتها السلعية والخدمية لزيادة مستويات تنافسيتها، الأمر الذي يساهم في خلق فرص توسيع وتطوير تجارتها الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، بما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، وبالتالي زيادة مستوى الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة.

تأسيساً على ذلك، تكمن أهمية هذه الورقة، في قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط وتحليل اتجاهاته في تلك الدول، واستعراض الجهود المبذولة من جانبها لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ويركز على جودة التعليم والصحة، ورأس المال البشري.

2. الدراسات السابقة

نستعرض في هذا الجانب بعض الدراسات التي تطرقت للتنويع الاقتصادي والتحديات التي واجهت الدول والجهود المبذولة لزيادة تنويع أنشطتها الاقتصادية.

في دراسة حديثة لحاوي فايزة، و حفصي بونبعو ياسين (2022)، بعنوان "قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط" باستخذام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية للفترة 2000-2020، تبين ضعف درجة التنويع الاقتصادي في الدول المشمولة بالعينة وذلك باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي أظهرت نتائج إيجابية، كما أثبتت الدراسة أن الإيرادات النفطية ودرجة التنويع الاقتصادي له تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي.

دراسة نصير عبدالله وعبدالحميد حفيظ (2022)، حول محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2019)، أظهرت أن تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف تعتبر من أهم محددات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المتضمنة في الدراسة، في حين أن المتغيرات الأخرى، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفتاح التجاري لم تكن عاملاً محدداً للتنويع الاقتصادي.
في ورقة لصندوق النقد الدولي (2016)، حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، تبين أن هذه الدول تواجه تحديات ثلاثية الأبعاد، تتعلق بخلق فرص العمل، وتقلب الاقتصاد الكلي بسبب أسعار النفط، واستنفاد

الموارد النفطية. كما توصلت الدراسة الى أن القطاع النفطي يخلق القليل من الوظائف بشكل مباشر، في حين يستقبل القطاع الحكومي الحصة الأكبر من الوظائف. إضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنوع الاقتصادي، يتطلب مواصلة هذه الدول تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين الأطر التنظيمية والمؤسسية.

في دراسة لمارتن هفيدت (2013)، حول "التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإتجاهات المستقبلية"، تم التركيز على الاتجاهات المستقبلية لجهود التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن خطط التنمية الحالية والرؤى الوطنية لهذه الدول، كما أشارت الدراسة إلى ضعف درجة التنويع الاقتصادي في السنوات السابقة. إضافة إلى ذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة إعادة تنشيط القطاع الخاص وتنفيذ إصلاحات واسعة. كما أبرزت وجود بعض التحديات الهيكلية التي تحول دون التنويع الاقتصادي.

3. منهجية قياس درجة التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية

اعتمدت الدراسة لقياس التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط على مؤشر "هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl Hirschman Index - HHI)[3] ، استناداً لحجم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، المعادلة رقم (1):

$$HHi = \sum_{i=1}^{n} s_i^2 \quad (1)$$

تشير (s) إلى حصة القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة المعنية، ويعتبر الاقتصاد المعني بالدراسة "اقتصاد تنافسي وليس لديه درجة تركز في أنشطته الاقتصادية" اذا بلغت قيمة المؤشر(HHI) أقل من 1500، في حين اذا تراوحت قيمة المؤشر بين مستويات 1500 و 2500، تشير إلى وجود درجة تركز في الأنشطة الاقتصادية بشكل معتدل. بالمقابل إذا زادت قيمة المؤشر عن 2500 فهذا يعني أن اقتصاد الدولة شديد التركز وهو وضع غير تنافسي.

بالنسبة لقياس درجة تنويع وتركز التجارة الخارجية، فقد تم استخدام مؤشر تركز التجارة الخارجية (Hirschman Concentration Index (HCI)) ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية (Revealed Comparative Advantage Index (RCA))، حيث يعتبر مؤشري التركز والميزة النسبية الظاهرة من المؤشرات الهامة في قياس درجة التنويع والقدرة التنافسية للتجارة الخارجية، نستعرضهما فيما يلي وفقا للمعادلات (2) و (3):

- مؤشر تركز الصادرات السلعية:

$$HCI = \frac{\sqrt{\sum(\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}} \quad (2)$$

حيث تشير (n) إلى إجمالي عدد السلع حسب التصنيف المنسق (Harmonized System Classification 2 Digit) لعدد 99 فصل (سلعة)، في حين تشير (x_i) إلى صادرات الدولة من السلعة (i)، بينما تشير (X) إلى إجمالي الصادرات السلعية للدولة المعنية.

[3] تم تطويره بواسطة الاقتصادي الأمريكي Orris C. Herfindahl والاقتصادي الألماني Albert O. Hirschman،
Charles R. Laine.(1995),"The Herfindahl-Hirschman Index: A Concentration Measure Taking the Consumer's Point of View.", Antitrust Bulletin

تقع قيمة المؤشر بين (0 و1). إقتراب قيمة المؤشر من (1) تعني أن الدولة لديها تركز في صادراتها السلعية، وأنها تعتمد على عدد محدد من السلع في تجارتها الخارجية، علما أن القيمة المرجعية وهي قيمة المتوسط العـــالمي لمؤشر التركز تبلغ (0.5).

- مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية:

$$RCA = \frac{x_{ij}/X_i}{X_{wj}/X_w} \quad (3)$$

تشير (x_{ij}) إلى صادرات الدولة (i) من السلعة (j)، وتشير (Xi) إلى إجمالي صادرات الدولة (i). في حين تشير (Xwj) إلى الصادرات العالمية من السلعة (j)، وتشير (Xw) إلى إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة مؤشر (RCA) أكبر من واحد.

تم تقسيم الدول العربية المصدرة للنفط عند احتساب درجة التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية إلى مجموعتين الأولي تشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تشمل المجموعة الثانية، الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط وهي الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.

اعتمدت الدراسة على بيانات صندوق النقد العربي عند احتساب مؤشر التنويع الاقتصادي "مؤشر هيرفيندال هيرشمان" (Herfindahl Hirschman Index (HHI)) ، في حين تم الاعتماد على بيانات كل من مركز التجارة الدولية (ITC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عند احتساب مؤشر التركز لهيرشمان (Hirschman Concentration Index (HCI)).

4. تطورات الهياكل الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط

يتسم اقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام بالتركز، حيث ساهم قطاع الصناعات الإستخراجية بنحو 28.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول خلال 2021 مقارنة مع حوالي 39.9 بالمائة محققة خلال عام 2005. تتابين هذه النسبة على مستوى دول المجموعة فرادى ويتضح من خلال الرسم البياني التالي أن الدول العربية بذلت جهوداً ملموسة خلال السنوات السابقة لتخفيض حصة القطاع الهيدروكربوني والإعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، شكل (1).

شكل (1) : حصة قطاع الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

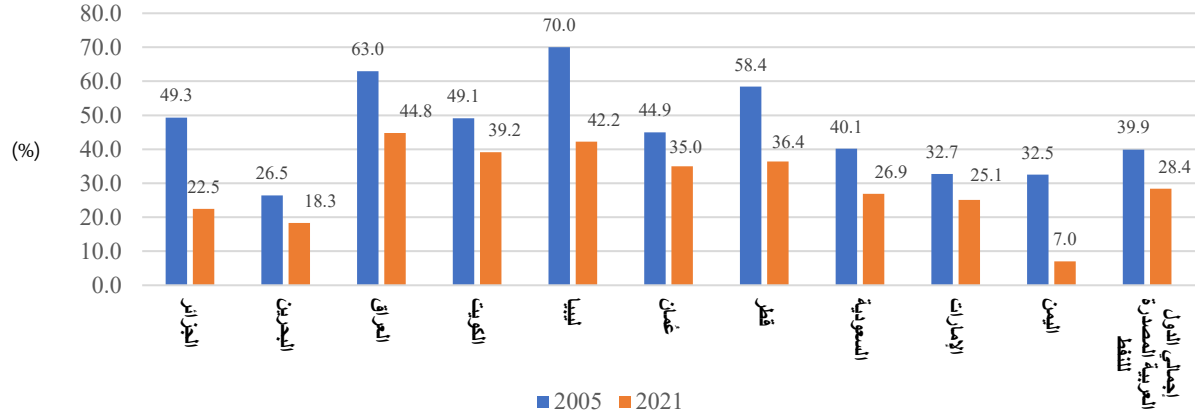

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

من جانب آخر، يتأثر قطاع الصناعات الإستخراجية، بالتغير في مستويات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بما يشير إلى العلاقة المباشرة وتأثر هذا القطاع بدرجة كبيرة بالصدمات الخارجية التي تنعكس مباشرة على اقتصادات هذه الدول، شكل (2).

شكل (2): العلاقة بين أسعار النفط وقطاع الصناعات الاستخراجية والإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط

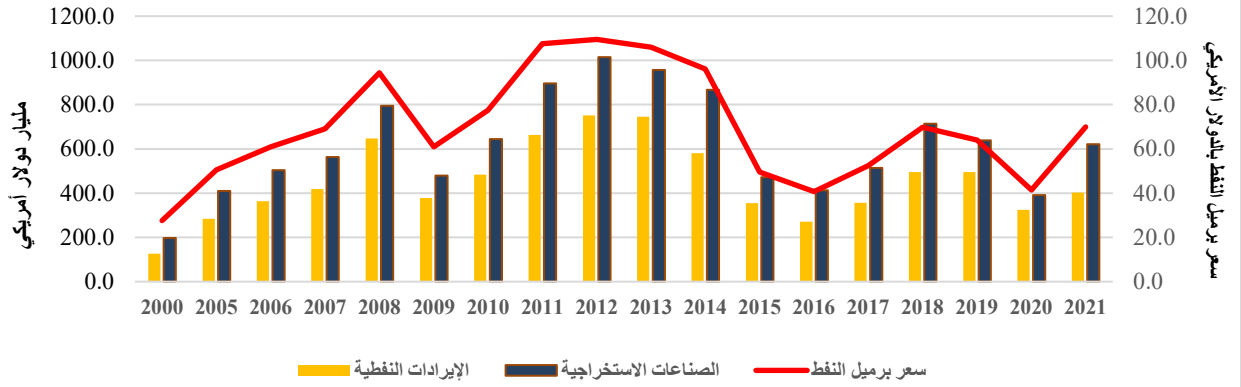

المصدر : صندوق النقد العربي، استبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

تُشير الإحصاءات، إلى تراجع حصة الصناعات الاستخراجية في الدول العربية المصدرة للنفط بنحو 11.5 نقطة مئوية منذ عام 2005 حتى عام 2021، مقابل ارتفاع حصة بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى بإستثناء قطاع الزراعة والغابات، وهذا يعكس توجه الدول العربية المصدرة للنفط إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وعدم التركز في نشاط محدد.

جدول (1): حصة القطاعات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية للدول العربية المصدرة للنفط

الأنشطة الاقتصادية	2005	2010	2018	2019	2020	2021
قطاع الصناعات الاستخراجية	39.9	33.1	30.8	30.1	29.2	28.4
قطاع الصناعات التحويلية	8.7	9.7	10.0	9.9	9.7	10.1
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	10.3	12.1	12.5	12.8	12.3	13.5
النقل والتخزين والاتصالات	6.1	8.0	8.8	8.7	8.2	8.7
أنشطة الخدمات الأخرى[4]	25.0	25.4	26.5	26.5	28.5	27.6
الزراعة والغابات	3.9	3.6	3.2	3.5	3.8	3.6
التشييد	6.0	8.2	8.1	8.5	8.2	8.1

المصدر : الأمم المتحدة، شعبة الإحصاء، قاعدة بيانات الحسابات القومية بالاسعار الثابتة.

1.4 هيكل الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط

- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعتبر قطاع الصناعات الإستخراجية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أهم الأنشطة الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة. وقد تراجع نصيب القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل حوالي 23.9 في المائة خلال عام 2021، مقارنة مع نحو 45.3 في المائة بعام 2005. يذكرأن قطاع الصناعات الاستخراجية، تأثر خلال السنوات السابقة بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، شكل (3).

[4]تشمل على : المعلومات والاتصال، والأنشطة المالية والتأمينية، وأنشطة السوق العقاري، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والدعم، والإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري، والتعليم.

شكل (3): حصة الأنشطة الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المصدر: محسوبة من بيانات الأمم المتحدة، شعبة الإحصاء، قاعدة بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

- الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[5] على قطاع الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيس للدخل، وذلك بالرغم من تراجع حصة هذا القطاع منذ عام 2005 بنحو 20 نقطة مئوية ليصل إلى نحو 35.2 في المائة في عام 2021، مقارنة بنحو 55.2 في المائة في عام 2005.

يعتبر قطاع الإنتاج السلعي[6] من أهم القطاعات مساهمةً في النمو الاقتصادي في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، بالمقابل تعتبر حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنةً بالقطاعات الأخرى المتضمنة في قطاع الإنتاج السلعي، حيث تبلغ حصة الصناعات التحويلية أقل من 4 في المائة.

يلاحظ، أن الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، بذلت جهوداً للتقليل من الإعتماد على قطاع الإنتاج السلعي والإتجاه نحو القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الخدمات الذي يتعلق بالبنوك والتأمين والنقل والتجارة والقطاع السياحي، حيث ارتفعت حصة هذا القطاع لتصل إلى حوالي 20.7 بالمائة خلال عام 2021، جدول (2).

جدول (2): حصة القطاعات الاقتصادية إلى القيمة المضافة في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)

السنوات	القطاع الزراعي	قطاع الصناعات الاستخراجية	قطاع الصناعات التحويلية	إجمالي قطاع الإنتاج السلعي	التجارة والمطاعم والفنادق	إجمالي قطاع الخدمات الإنتاجية	إجمالي الخدمات الاجتماعية
2005	7.3	55.2	3.6	72.3	8.6	16.0	11.7
2010	6.4	45.8	3.6	60.5	9.5	17.5	22.1
2018	6.8	37.8	3.3	56.6	9.9	20.4	23.0
2019	6.9	34.5	3.5	54.1	10.4	24.4	24.4
2020	9.1	20.8	3.9	44.3	10.4	22.1	33.5
2021	8.3	35.2	3.3	55.1	10.1	20.7	24.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي

على مستوى الدول فرادى، تراجعت بالعراق مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية إلى حوالي 44.8 في المائة في عام 2021، مقارنة بنحو 63 في المائة خلال عام 2005، بالمقابل ارتفعت مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من 6.3 بالمائة في عام 2005 إلى نحو 9.1 في المائة بعام 2021، شكل (4).

في الجزائر، تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 26.8 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 22.5 في المائة خلال عام 2021، بالمقابل ارتفع نصيب قطاع الزراعة والغابات إلى 14.4 في المائة خلال عام 2021 مقارنة بنحو 8.2 في المائة بعام 2005.
في ليبيا، مازال قطاع الصناعات الاستخراجية يستحوذ على أكبر حصة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من تراجعه من 70 في المائة في عام 2005 إلى نحو 42.2 في المائة في عام 2021، شكل (4).

[5] تشمل كل من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.
[6] تتضمن كل من قطاع الزراعة والغابات والصناعات الاستخراجية والتحويلية والتشييد والكهرباء والماء.

شكل (4): حصة الأنشطة الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

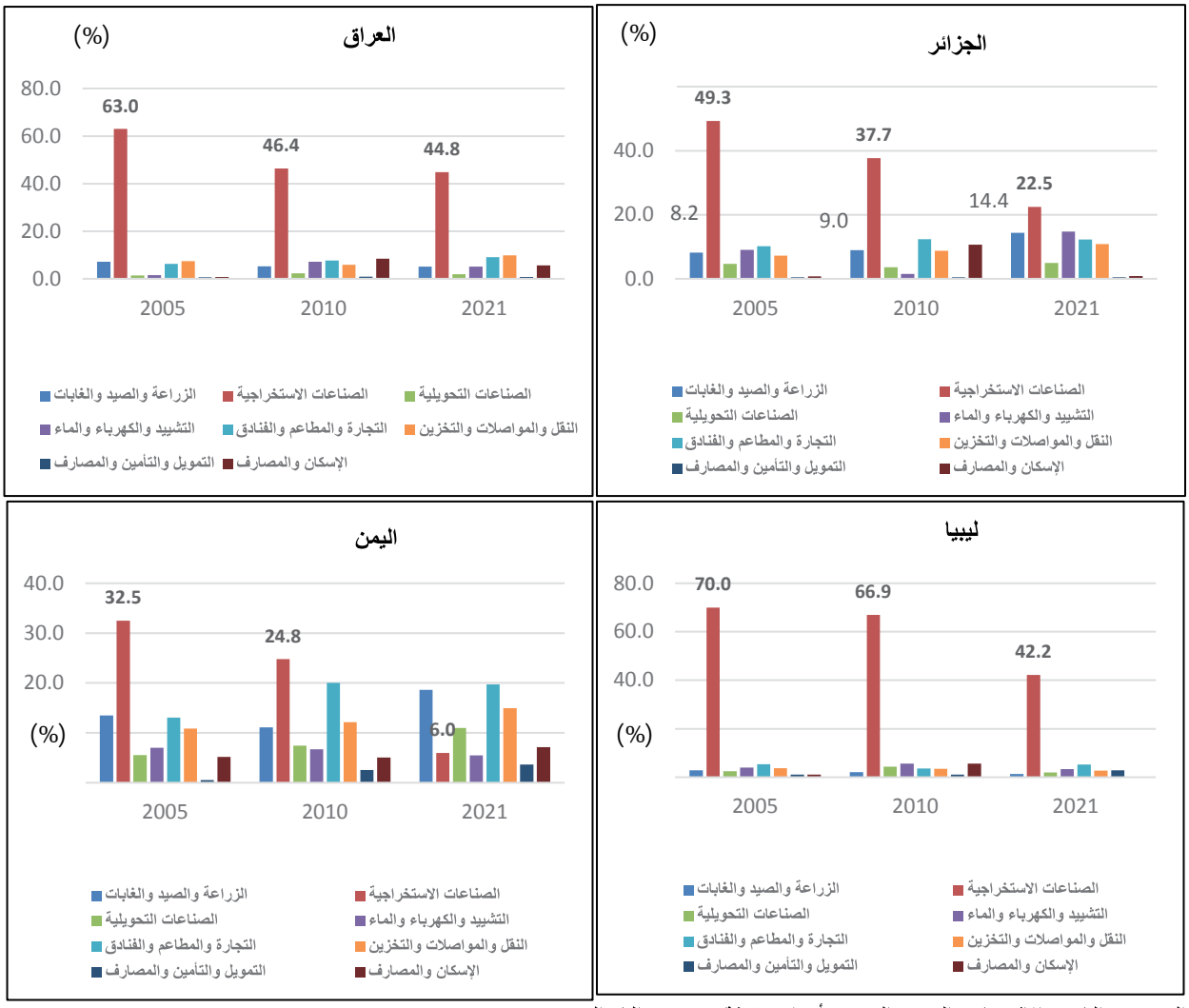

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

2.4 تطورات المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط

تتأثر الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بسبب استحواذ بند الإيرادات النفطية على أكبر حصة، حيث تفوق في بعض الدول العربية 90 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. من جانب آخر، وبسبب تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال السنوات السابقة، حدثت إختلالات في الموازنات العامة لبعض الدول العربية التي سجلت عجزاً وصل إلى حوالي 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[7].

[7] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد 2018 و 2019 و 2020 و 2021، و2022

جدول (3) : حصة أنواع الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة (%)

الفترات	الإيرادات	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	سعر برميل النفط متوسط العام
2005	النفطية	85.5	86.0	50.6
	الضريبية	8.5	11.2	
	الأخرى	6.0	2.9	
2010	النفطية	83.3	82.4	77.4
	الضريبية	6.7	13.4	
	الأخرى	10.0	4.1	
2015	النفطية	63.9	70.0	49.5
	الضريبية	18.6	22.6	
	الأخرى	17.6	7.4	
2020	النفطية	57.8	66.6	41.5
	الضريبية	28.9	19.1	
	الأخرى	13.3	14.3	
2021	النفطية	58.0	73.4	69.9
	الضريبية	31.2	15.8	
	الأخرى	10.8	10.8	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

فيما يتعلق بالدول فرادى، فقد ارتفعت حصة لإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات العامة في ليبيا لتسجل نسبة قدرها 97.9 في المائة من اجمالي الإيرادات العامة، في حين سجلت تراجعاً في باقي دول المجموعة لتحقق نسباً تفاوتت بين حوالي 40 بالمائة في الامارات ونحو 87.3 في المائة بالعراق خلال عام 2021، شكل رقم (6).

شكل (5) : حصة أنواع الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة لمجموعات الدول العربية المصدرة للنفط

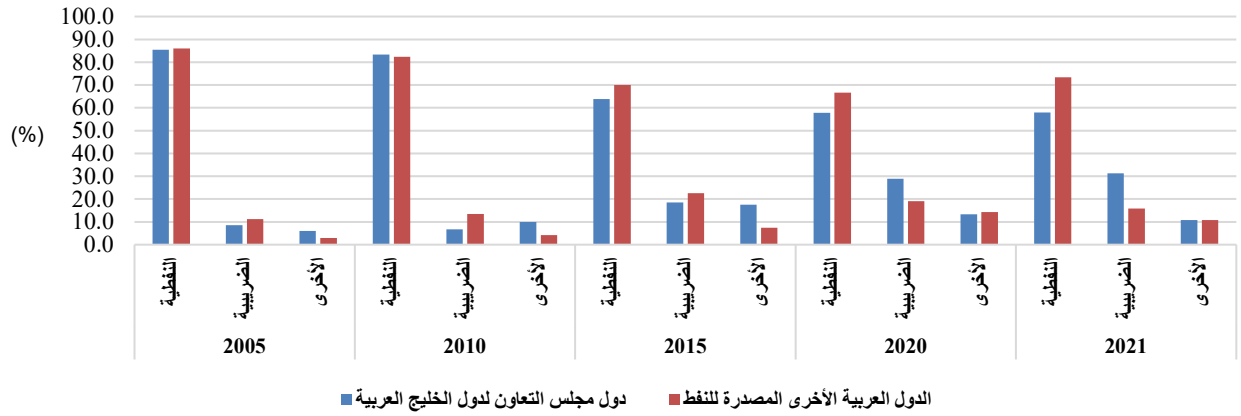

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

شكل (6) : حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة

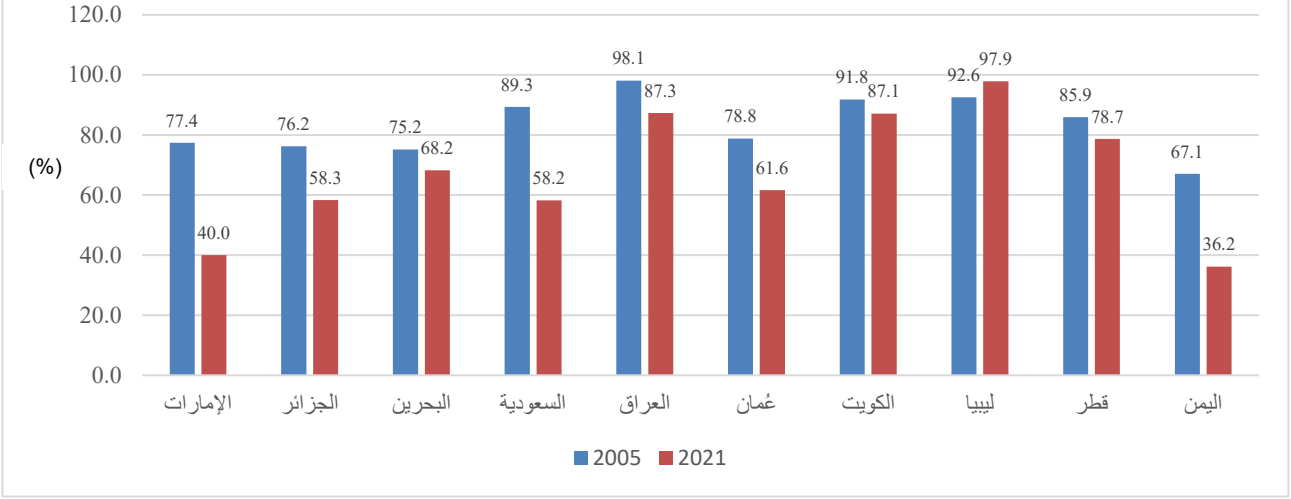

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

في نوفمبر 2016، أصدرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة بدول المجلس، وهي ضريبة غير مباشرة تحدد بنسبة مئوية من قيمة المشتريات السلعية وتفرض على أغلب السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتداولها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد للمستهلك النهائي للسلع المشمولة بالضريبة. دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في بداية عام 2018، أما في مملكة البحرين فقد تم تطبيقها في بداية عام 2019. في حين طبقت سلطنة عُمان ضريبة القيمة المضافة بنهاية عام 2020، بينما قامت كل من قطر والكويت بتأجيل تطبيق الاتفاقية.

أدت تلك التوجهات بالدول العربية لتنويع مصادر دخلها، إلى تحقيق تغيير جوهري في هيكل الإيرادات العامة، وقد استطاع بعضها بلوغ نسب ملحوظة في التخفيف من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

فيما يلي نستعرض تلك التطورات على مستوى الدول العربية فرادى: -

الإمارات: تراجعت نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة من نحو 77.4 في المائة خلال عام 2005 إلى حوالي 40 في المائة في عام 2021، مقابل ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية من 5 في المائة في عام 2005 إلى نحو 47 في المائة من اجمالي الايرادات العامة في عام 2021، نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية عام 2018.

السعودية: تراجعت نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الايرادات العامة بنحو 31.1 نقطة مئوية في عام 2021 مقارنة بعام 2005، حيث بلغت حوالي 58 في المائة في عام 2021. في حين أرتفعت الإيرادات الضريبية من 10.9 في المائة عام 2005 إلى نحو 33 في المائة من اجمالي الايرادات العامة بعام 2021، كمحصلة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية 2018.

الكويت: تمكنت من زيادة حصة الإيرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة ولكنها لاتزال منخفضة نسبياً، حيث بلغت نحو 4.5 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2021، وتستحوذ الرسوم الجمركية على أعلى حصة ضمن الإيرادات الضريبية بنسبة فاقت 70 في المائة. أما الإيرادات النفطية فلا تزال تشكل أكثر من 83 في المائة من اجمالي الإيرادات العامة في عام 2021.

البحرين: بلغت حصة الإيرادات الضريبية حوالي 16 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2021، واستحوذت الإيرادات الضريبية لبند السلع والخدمات على أعلى نسبة ضمن بنود الإيرادات الضريبية، حيث فاقت 70 في المائة في عام 2021.

قطر: مثلت الإيرادات الضريبية حوالي 17.0 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة ما يمثل حوالي 17 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة أي ما يعادل حوالي 5.2 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2021.

عُمان: بلغت حصة الإيرادات الضريبية حوالي 11 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2021، مقارنة بنحو 70 في المائة للإيرادات النفطية، واستحوذت حصة ضريبة القيمة المضافة في بند السلع والخدمات على نسبة تفوق 74 في المائة من الإيرادات الضريبية، خاصة بعد أن تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات نهاية عام 2020.

العراق: تعتبر حصة الإيرادات الضريبية منخفضة، حيث مازالت دون 4 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2021، واستحوذت الإيرادات من الدخل والأرباح على أعلى حصة ضمن الإيرادات الضريبية، حيث بلغت نحو 71 في المائة إلى الإيرادات الضريبية في عام 2021.

ليبيا: بلغت نسبة الإيرادات الضريبية أقل من 1 في المائة في عام 2021، وسجل بند الدخل والأرباح أعلى حصة ضمن بنود الإيرادات الضريبية بنسبة فاقت 70 في المائة في عام 2021. بالمقابل أستحوذت الإيرادات النفطية على نسبة فاقت 97 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة عام 2021.

الجزائر: بلغت حصة الإيرادات الضريبية نحو 39.2 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2021، واستحوذت الضرائب على السلع والأرباح على 43.2 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية، بالمقابل بلغت حصة الضرائب على السلع والخدمات على حوالي 41.8 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2021.

يستخلص من التحليل أعلاه ارتفاع حصة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة بنسب ملحوظة [8] في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط، بإستثناء كلٍ من الكويت والعراق وليبيا، حيث بلغت حصتها أقل من 5 في المائة في عام 2021.

3.4. العمالة في اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط

يتأثر هيكل القوى العاملة عندما تتجه الدول إلى تغيير هيكل أنشطتها بهدف التنويع الاقتصادي وجعلها أكثر تنافسية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى انتقال العمالة إلى قطاعات أخرى، وبالتالي يتغير هيكل توزيع العمالة في سوق العمل. يؤدي ذلك الى خلق وظائف جديدة تتناسب مع التغير الهيكلي الجديد، وقد يترتب على ذلك ضغوط تصاعدية على الأجور والرواتب، كما يتأثر أيضاً بالتغير الهيكلي للعمالة أنماط التجارة الدولية.

وبصرف النظر عن هيكل القوى العاملة، قد يكون للتغيير الهيكلي تأثير طويل المدى في طبيعة العمل والإنتاج، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الوظائف، أو قد يؤدي مثلا إلى زيادة إستقطاب المزيد من الوظائف المهنية والفنية وأيضاً العمالة ذات المهارات المنخفضة.

يستعرض الجدول (4) حصص العمالة في القطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، حيث يُعرَّف التوظيف في قطاع الزراعة بالأشخاص الذين يعملون في أنشطة تتعلق بالزراعة والصيد والغابات. في حين يُعرَّف التوظيف في قطاع الصناعة، بالذين يشتغلون في التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع والبناء والمرافق العامة، والكهرباء والغاز والمياه[9]، أما التوظيف في الخدمات، فيُعرّف بالأشخاص الذين يعملون في تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات التمويل والتأمين، والعقارات والأعمال، والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية.

[8] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

[9] يتضمن القطاع الصناعي حسب تصنيف الأمم المتحدة في دليل الحسابات القومية 2008، على الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناء والتشييد والكهرباء والماء.

جدول (4) : حصة العمالة في بعض القطاعات من إجمالي العمالة (%)

الدول	2005			2010			2021		
	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات
الجزائر	18.5	26.8	54.7	11.9	30.2	57.9	10.3	31.0	58.6
البحرين	1.4	31.0	67.6	1.1	35.7	63.2	1.0	34.9	64.1
العراق	26.1	19.7	54.1	23.1	21.6	55.3	19.8	21.3	58.9
الكويت	2.7	20.7	76.6	2.4	23.7	73.9	2.0	25.3	72.7
ليبيا	23.6	28.4	48.0	20.6	29.5	50.0	16.3	19.3	64.4
قطر	2.9	41.1	56.0	1.5	56.3	42.2	4.1	48.3	47.6
عمان	7.9	18.8	73.3	5.2	36.9	58.0	1.2	54.0	44.8
السعودية	4.2	20.5	75.4	4.2	21.3	74.6	2.7	20.0	77.3
الإمارات	5.2	34.5	60.3	3.4	35.5	61.1	1.7	27.2	71.1
اليمن.	29.9	16.8	53.3	24.1	19.0	56.9	10.3	31.0	58.6
إجمالي الدول العربية	26.7	22.3	51.1	22.3	24.9	52.9	17.6	24.5	57.9
العالم	37.0	21.3	42.2	33.0	22.5	44.7	26.4	23.1	50.5

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تشير الإحصاءات، المتعلقة بتوزيع العمالة حسب القطاعات الثلاثة المشار اليها في الجدول (4)، إلى أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات إستقطاباً للوظائف على مستوى الدول العربية والعالم، فقد أرتفعت حصته في الدول العربية من نحو 51.1 في المائة في عام 2005 إلى 57.9 في المائة في عام 2021، كما يلاحظ أيضاً أن قطاع الزراعة تراجع في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2005 و 2021، وسجلت البحرين 1.0 في المائة من إجمالي العمالة في عام 2021، في حين يلاحظ إرتفاع العمالة في قطاع الصناعة باستثناء كل من ليبيا والإمارات واليمن. أما في قطر، فقد ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة من 41.1 في المائة في عام 2005 إلى 48 في المائة في عام 2021. **يتضح أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات استقطاباً للعمالة في الدول العربية المصدرة للنفط**، جدول (4).

شكل (7) : نسبة الشباب العاملين ومعدل البطالة في الدول العربية المصدرة للنفط

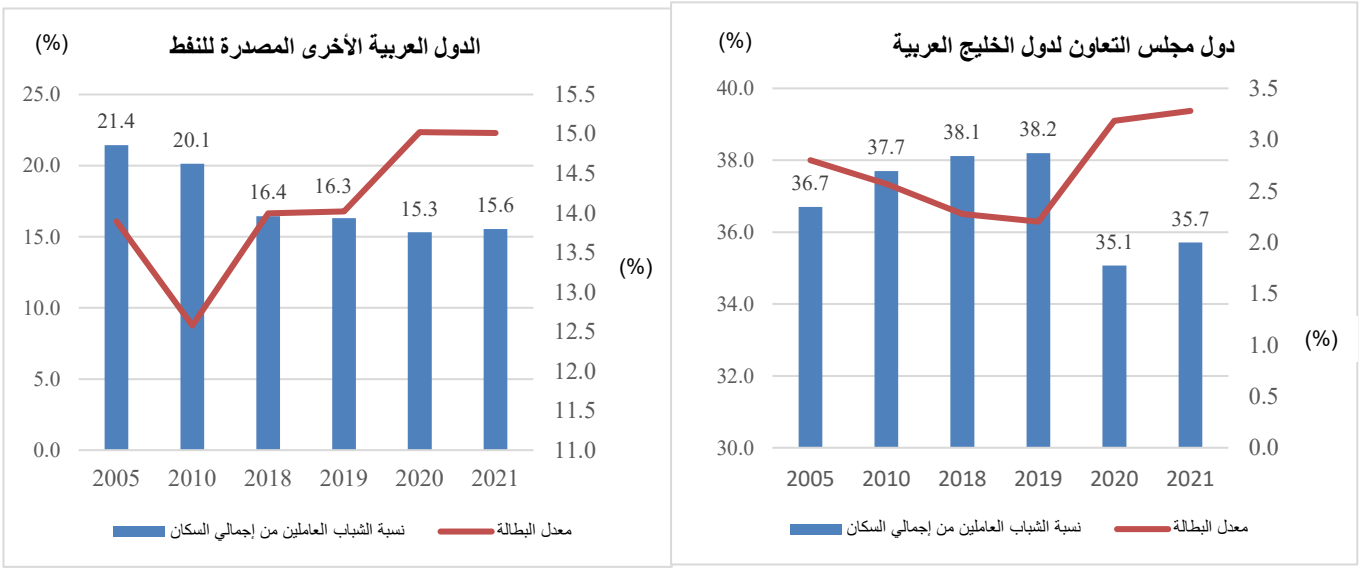

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية.

بالنسبة للشباب في الدول العربية المُصدرة للنفط، فقد تراجعت نسبة الشباب العاملين من إجمالي السكان منذ عام 2005 حتى عام 2021، مقابل ارتفاع معدلات البطالة لهذه المجموعة، وتختلف النسب بين دول المجموعة، حيث بلغ معدل البطالة في ليبيا أكثر من 19 في المائة، وفي الجزائر والعراق بين 12-14 في المائة عن متوسط الفترة 2005-2021.

بلغت نسبة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل من 3.5 في المائة في عام 2021[10] ، في حين بلغت بطالة الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 11.3 في المائة عام 2021. بالمقابل بلغت نسبة الشباب العاملين في دول مجلس التعاون بين 21 و 64.4 في المائة في عام 2021، مع إختلاف النسب بين دول مجلس التعاون، حيث تبلغ نسبة الشباب العاملين من إجمالي السكان الأعلى في قطر والإمارات والبحرين وعُمان حوالي 64.4 و 46.3 و 40.5 و 36.1 في المائة في عام 2021 على التوالي.

من جانب آخر، يلاحظ أن معدل مشاركة القوى العاملة النشطين اقتصادياً[11] الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا، لإنتاج السلع والخدمات خلال الفترة (2005-2021)، الأعلى في قطر بين جميع الدول العربية المصدرة للنفط، حيث فاقت نسبتهم فوق 65 في المائة من إجمالي قوة العمل. في حين تنخفض في ليبيا إلى أقل من 17 في المائة من إجمالي قوة العمل، بينما تبلغ فئة الشاب في قوة العمل على مستوى العالم حوالي 40 في المائة في عام 2021.

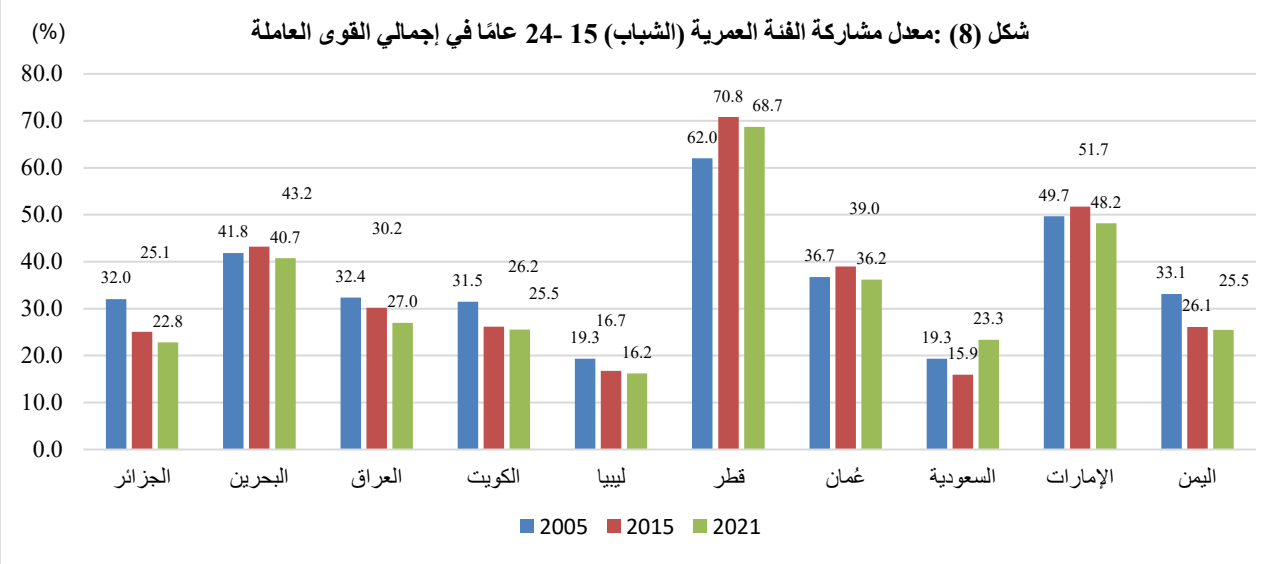

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

4.4. احتساب مؤشر تنوع الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط

تم تطبيق مؤشر التنويع لهيرفيندال هيرشمان (Herfindahl Hirschman Index) على الدول العربية المصدرة للنفط خلال السنوات 2005، 2010 و 2018 و2019 و 2020 و2021، بالإعتماد على بيانات صندوق النقد العربي المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات المشار إليها.

فيما يتعلق بمؤشر درجة التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يلاحظ تحسن المؤشر، حيث تراجعت قيمتة إلى نحو 1466 في عام 2021 مقارنة بنحو 2595 في عام 2005، ما يعني زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية في عام 2021. مما يعكس الجهود المبذولة من قبل هذه الدول والتوجه إلى الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية وعدم التركيز على قطاع الصناعات الإستخراجية.

على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشير نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي إلى تحسن المؤشر في الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان في عام 2021 مقارنة بعام 2005، حيث تراجع المؤشر من 1842 و 1751 و 2770 و 2831 نقطة في عام 2005، إلى نحو 1287 و 1361 و 1589 و 1592 نقطة في عام 2021 على التوالي. مما يعني ارتفاع درجة تنويع الأنشطة الاقتصادية في عام 2021، مقارنة بنحو 1842 و 1751 و2770 و 2831 في عام 2005 على التوالي، شكل (9).

[10] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
[11] هم جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين عن العمل بين العمر 15-24 سنة.

شكل (9) : مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرفيندال هيرشمان لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

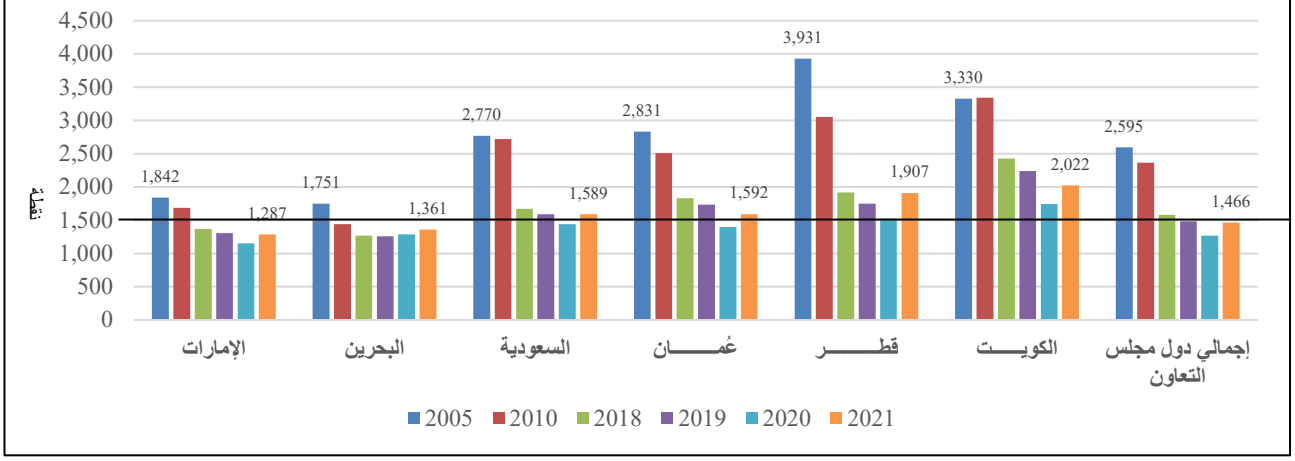

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة، تُشير نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي إلى ارتفاع مستواه ليفوق 1500 نقطة في المتوسط، بما يعني أن دول بعض هذه المجموعة مازال لديها تركز نسبي في أنشطتها الاقتصادية.

تختلف درجة التنويع الاقتصادي من دولة لأخرى ضمن مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، حيث مازال قطاع الصناعات الاستخراجية في ليبيا والعراق أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالجزائر واليمن، شكل (10).

شكل (10): مؤشر التنويع لهيرفيندال هيرشمان لاقتصادات الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

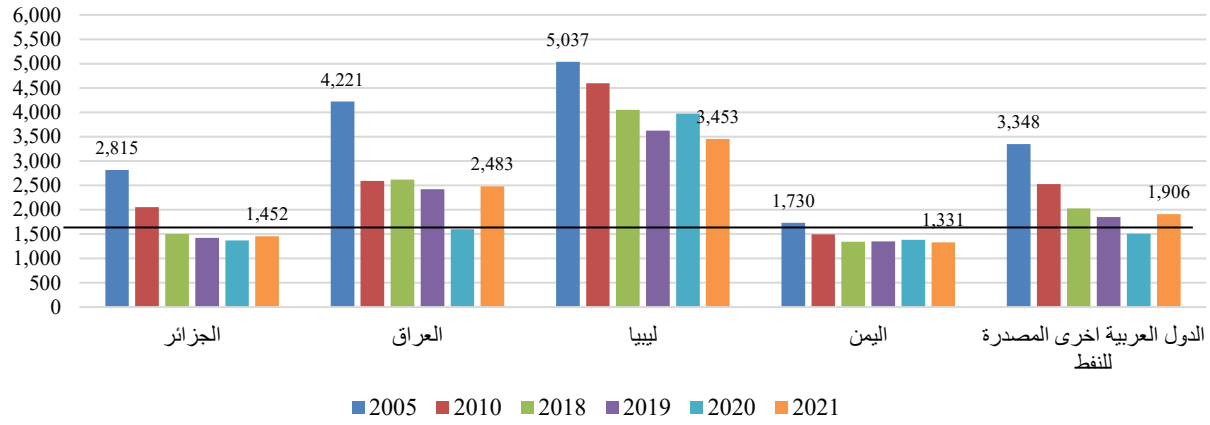

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

5. هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في زيادة الإحتياطيات من العملات الأجنبية، ودفع وتيرة الإنتاج لمختلف القطاعات وفقا لمتطلبات الأسواق العالمية، مما يُحفز الدول دوماً على تحسين إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الصادرات السلعية والخدمية والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

من جهة أخرى، تؤثر التجارة الخارجية بطريقة مباشرة في اقتصادات الدول، من خلال تسهيل تراكم رأس المال، وتنويع الهيكل الصناعي والتقدم التقاني والتطور المؤسسي وتشجيع المشاريع التي تهدف إلى تطوير جودة المنتجات وتحسين القدرة التنافسية.

يعتبر تركز الصادرات السلعية من أهم أسباب تراجع قدرة الدول التنافسية، لذلك تتجه الدول إلى تنمية تجارتها الخارجية من خلال تبني إستراتيجيات تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة مُنتجاتها السلعية. إضافة إلى ذلك تسعى الدول إلى زيادة درجة تنوع تجارتها الخارجية والوصول إلى الأسواق العالمية.

يتسم هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط بتركز صادراتها السلعية وإنخفاض الميزة النسبية للمنتجات السلعية، ويعزى ذلك إلى استحواذ النفط ومشتقاته على حصة كبيرة من إجمالي صادراتها السلعية.

شكل (11) : إجمالي الصادرات وقيمة صادرات النفط الخام واسعار النفط الخام في الدول العربية المصدرة للنفط

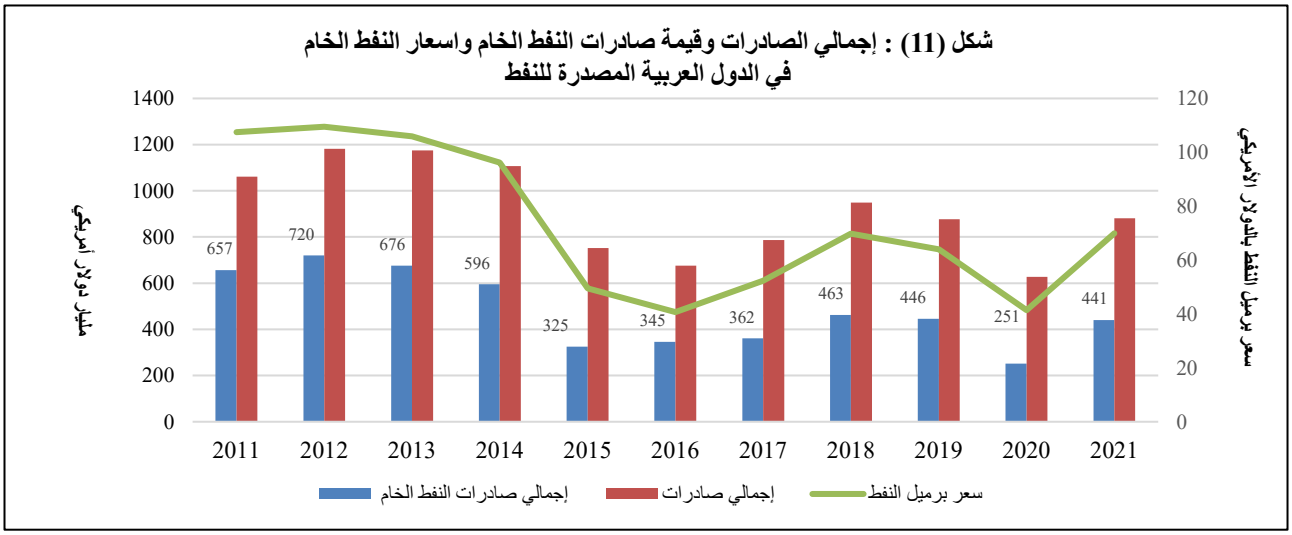

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي.

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه، تأثر الصادرات السلعية في الدول العربية المصدرة للنفط بدرجة كبيرة خلال السنوات التي ترتفع بها أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، والعكس عند إنخفاض سعر برميل النفط الخام. كما تشير الإحصاءات، إلى تراجع حصة صادرات النفط الخام من 62 في المائة في عام 2011 إلى نحو 50 في المائة في عام 2021، مما يعني اتجاه تلك الدول إلى تنويع صادراتها السلعية، شكل (11).

1.5 تطور التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط

بلغت حصة صادرات منتجات النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة حوالي 54.4 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية إلى الأسواق العالمية عن متوسط الفترة (2016-2021). وتستحوذ صادرات البضائع المُصنعة على حوالي 19.3 في المائة من إجمالي صادراتها لمتوسط نفس الفترة الزمنية. في المركزين الثالث والرابع حلّت صادرات كل من المُنتجات الكيميائية، ومعدات الآلات والنقل، حيث بلغت حصتها حوالي 11.4 و 9.1 في المائة على التوالي.

جدول (5) : صادرات المنتجات السلعية لدول مجلس التعاون الخليج العربية (مليار دولار أمريكي)

المنتجات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الصادرات	624.99	706.21	899.15	835.49	660.21	937.53
الوقود المعدني	333.52	388.86	528.58	482.00	313.98	505.05
البضائع المصنعة	120.90	137.66	168.02	154.81	133.78	182.41
المنتجات الكيميائية	67.05	80.95	99.89	84.80	81.14	118.94
المواد الخام الزراعية	1.20	1.66	2.12	1.90	1.62	2.14
معدات الآلات والنقل	44.79	63.18	78.88	74.64	78.24	82.08
الحديد والفولاذ	7.32	7.84	11.62	11.32	10.19	14.37
الطعام، الأساسية	19.33	18.37	19.01	18.85	20.68	23.44
المشروبات والتبغ	2.93	2.25	7.35	7.54	6.51	7.08

المصدر : مجمعة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2023)، قاعدة بيانات التجارة الدولية حسب التصنيف الدولي للبضائع.

الإمارات: تراجعت حصة صادرات أهم عشر سلع من حوالي 91 في المائة في عام 2012 إلى نحو87 في المائة في عام 2021، واستحوذت صادرات السلع غير المصنفة في مكان آخر على حوالي 35 في المائة. بالمقابل تراجعت حصة الوقود المعدني من 33.8 في المائة في عام 2012إلى نحو 15.7 في المائة في عام 2021.

البحرين: أستحوذت حصة أهم عشر سلع من إجمالي الصادرات السلعية على حوالي 88 في المائة في عام 2021، وبلغت حصة الوقود المعدني، والألمنيوم والمواد المصنوعة منها حوالي 35.8 و 23.2 في المائة في عام 2021 على التوالي. يذكر أن حصة الوقود المعدني تراجعت من 60 في المائة في عام 2012 إلى نحو 35.8 في المائة في عام 2021، في حين أرتفعت حصة الألمنيوم من 13.2 في المائة عام 2012 إلى نحو 23.2 في المائة في عام 2021.

الكويت: ارتفعت درجة تركز الصادرات السلعية، بالرغم من تراجع حصة الوقود المعدني من 95 في المائة في عام 2012 إلى نحو 92 في المائة في عام 2021، وبلغت حصة أهم عشر سلع حوالي 98.1 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2021.

قطر: بلغت حصة أهم عشر صادرات سلعية حوالي 98 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية، واستحوذ منها الوقود المعدني حسب التصنيف المنسق على حوالي 84.4 في المائة عام 2021. فيما حل كل من البلاستيك والمواد المصنوعة منه، والأسمدة في المراكز الثاني والثالث بحصة بلغت نحو 3.6 و 2.8 في المائة عام 2021 على التوالي.

عُمان: تراجعت حصة صادرات الوقود المعدني من 75.4 في المائة في عام 2012 إلى نحو 60.5 في المائة في عام 2021، يذكر أن حصة اهم عشر صادرات سلعية بلغت حوالي 87.4 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

السعودية: بلغت أهم عشر صادرات سلعية حوالي 95.8 في المائة عام 2021، في حين بلغت حصة الوقود المعدني منها حوالي 77 في المائة، واستحوذ كل من البلاستيك والمواد المصنوعة منه، والكيماويات العضوية، والمخصبات والأسمدة على حوالي 8.8 و 5.3 و 1.3 في المائة عام 20212021 على التوالي.

بالنسبة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد بلغ متوسط صادرات النفط حسب التصنيف العام المنسق للتجارة الفصل الثالث (SITC 3) حوالي 94 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية عن الفترة (2016-2021)، مما يدل على إعتمادها على الصادرات النفطية في تجارتها الخارجية، مقابل تراجع صادرات البضائع المصنعة[12] والمنتجات الكيميائية إلى نحو 1.7 و1.5 في المائة في عام 2021على الترتيب.

جدول (6) : صادرات المنتجات السلعية للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (مليار دولار أمريكي)

المنتجات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الصادرات	80.94	115.20	159.18	147.51	78.92	147.22
الوقود المعدني	75.14	109.30	152.28	139.48	71.11	139.83
البضائع المصنعة	1.13	1.18	2.87	2.51	1.94	2.44
المنتجات الكيميائية	0.99	0.95	2.60	2.22	1.67	2.03
المواد الخام الزراعية	0.06	0.07	0.10	0.06	0.04	0.08
معدات الآلات والنقل	0.14	0.17	0.18	0.14	0.13	0.16
الحديد والفولاذ	0.03	0.09	0.14	0.15	0.15	0.29
الطعام، الأساسية	0.51	0.58	0.60	0.77	0.46	0.61
المشروبات والتبغ	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.03

المصدر: مجمعة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2023)، قاعدة بيانات التجارة الدولية حسب التصنيف الدولي للبضائع.

الجزائر: استحوذت صادرات أهم عشر سلع على حوالي 98.3 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية، بلغ منها حصة الوقود المعدني حوالي 88.20 في المائة في عام 2021. في حين بلغت حصة الأسمدة والمخصبات حوالي 3.64 في المائة.

[12] تشمل على الأبواب (5 و 6 و8) حسب التصنيف الدولي للتجارة (SITC).

ليبيا: أرتفعت حصة الوقود المعدني من 82.7 في المائة في عام 2015 إلى نحو 95.50 في المائة في عام 2021، وبلغت حصة أهم عشر سلع تصدر إلى الأسواق العالمية حوالي 99.8 في المائة.

العراق: تراجعت حصة الوقود المعدني من 97.6 في المائة عام 2016 إلى نحو 95.4 في المائة في عام 2021، وحلّت صادرات اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت نحو 2.4 في المائة في عام 2021. من جانب آخر، بلغت حصة أهم عشر سلع في صادرات العراق حوالي 99.5 في المائة عام 2021.

اليمن: بلغت حصة أهم عشر سلع تصدر إلى الأسواق العالمية حوالي 91.5 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية، واستحوذ الوقود المعدني على حوالي 55.4 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2021.

2.5 قياس درجة تنويع الصادرات السلعية للدول العربية المصدرة للنفط

أشارت نتائج استخدم مؤشر التركز والميزة النسبية للصادرات السلعية للدول العربية المصدرة للنفط، حسب التصنيف المنسق لعدد 99 سلعة، إلى إنخفاض عدد السلع ذات الميزة النسبية لمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط إلى نحو سلعتين في عام 2021، كما لم يتخط عدد السلع ذات الميزة النسبية أربعة سلع خلال الفترة 2010-2021. في حين يشير مؤشر تركز الصادرات إلى ارتفاع القيمة إلى نحو 0.93 وهي درجة عالية من التركز، حيث تعتمد على مجموعتين من السلع ذات ميزة نسبية، وهي:

1. الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية، والشمع المعدني.
2. الأسمدة والمخصبات.

في حين ارتفع عدد السلع ذات الميزة النسبية بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نحو تسعة سلع في عام 2021، مقابل ثلاثة ثلاثة سلع في عام 2010. إضافة إلى ذلك، تحسن مؤشر التركز من 0.85 في عام 2010 (درجة عالية من التركز) إلى نحو 0.52 في عام 2021، مما يعكس الجهود المبذولة لتنويع الصادرات السلعية، كما يختلف مؤشر التركز من دولة لأخرى ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أهم الصادرات السلعية ذات الميزة النسبية في دول مجلس التعاون، يتمثل في :

1. الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية، والشمع المعدني.
2. التبغ وبدائل التبغ المصنعة.
3. الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والأسمنت.
4. الكيماويات العضوية.
5. الأسمدة والمخصبات.
6. اللآلئ الطبيعية والزراعية، والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة من ما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية.
7. النيكل والمواد المصنوعة منه.
8. الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.
9. السلع غير مصنفة في مكان آخر.

جدول (7): مؤشر التركز والميزة النسبية لصادرات السلعية

السنوات	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط		دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
	عدد السلع ذات الميزة النسبية	مؤشر تركز الصادرات السلعية	عدد السلع ذات الميزة النسبية	مؤشر تركز الصادرات السلعية
2010	1	0.9744	3	0.8584
2011	3	0.9746	3	0.8772
2012	1	0.9761	5	0.7013
2013	2	0.9757	4	0.6966
2014	1	0.9808	5	0.6708
2015	2	0.9495	7	0.5685
2016	3	0.9111	7	0.5252
2017	1	0.9429	7	0.5569
2018	2	0.9629	9	0.6128
2019	2	0.9493	9	0.4736
2020	4	0.8639	7	0.6343
2021	2	0.9324	9	0.5209

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "International Trade Central".

6. رؤية الدول العربية المصدرة للنفط على المدى الطويل

أتجهت الدول العربية المصدرة للنفط إلى تبني خطط تهدف إلى التنويع الاقتصادي وإستدامة المالية العامة على المدى الطويل، وقد بدأ بعض الدول بتنفيذ هذه الاستراتيجيات التي تمتد إلى ما بعد عام 2030.

يعتبر الهدف الأساسي من استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تبنتها الدول العربية، تحقيق الإستقرار الاقتصادي والمالي، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق التوازن المالي والسيطرة على العجز المالي على المدى الطويل وتحقيق الإستدامة المالية. إضافة إلى تعزيز الموارد غير النفطية، والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تنعكس مباشرة على اقتصادات الدول التي تعتمد على قطاع الصناعات الاستخراجية. كما تتضمن الخطط إجراءات تهدف إلى توفير البيئة المناسبة لمناخ الأعمال، وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية وتعزيز الإحتياطيات الأجنبية. نستعرض في هذا الجانب بعض استراتيجيات الدول العربية المصدرة للنفط:

السعودية: تم الإعلان عن "رؤية السعودية 2030" خطة اقتصادية شاملة ما بعد النفط في عام 2016. وتضمنت الرؤية 10 محاور أساسية، بهدف تنويع الاقتصاد السعودي وجعله أكثر تنافسية، وشملت الرؤية خطط تستهدف تحسين مستويات التعليم وزيادة تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات الحكومية. تهدف الرؤية إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 35 في المائة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 65 في المائة، ورفع حجم الاقتصاد إلى المرتبات المتقدمة بحلول عام 2030. كذلك تخفيض معدلات البطالة، ورفع رأس مال صناديق الاستثمارات العامة إلى حوالي 7 تريليون ريال سعودي بحلول عام 2030، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى نحو (تريليون ريال سعودي)، وكذلك رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى حوالي 50 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى تحسين مؤشرات التنافسية العالمية، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 6 في المائة، والإرتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي إلى مركز متقدم.

الإمارات: تم إطلاق رؤية الإمارات 2071، التي تعد خارطة طريق للعمل الحكومي خلال الخمسين سنة القادمة، بهدف تعزيز وتقوية الاقتصاد الإماراتي وجعله أكثر تنافسية، والإستثمار في القدرات البشرية في مؤسسات الدولة. ارتكزت الإستراتيجية الوطنية لرؤية الإمارات على تطوير قدرات العنصر البشري، بما يعزز من اقتصادها، حيث يتم العمل من خلال سبعة محاور تساهم في تحفيز الإبتكار، بما يشمل : التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة في القطاع الصناعي، والتحفيز على الأبحاث العلمية التطبيقية في مجالات الطاقة النظيفة، وتطوير البنية التحتية في مجال النقل الجوي والبحري والخدمات المتعلقة بها، وتحسين مستويات الإنتقال بين مدن الدولة.

في مجال التعليم، يتم تطوير منظومة التعليم والتشجيع على الأبحاث والإبتكار في مجال البحث العلمي وخلق البيئة الثقافة والإختراعات لدى الطلبة. أما في مجال الصحة، فيتم العمل على تطوير البحث العلمي في مجال تقديم الخدمات العلاجية وتطوير صناعة الأدوية، والعمل على المدى الطويل على معالجة ندرة المياه وتطوير وإستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال. إضافة إلى التركيز والعمل على استكشاف الفضاء وتطوير قطاع الفضاء ودمجه في الاقتصاد الوطني.

الكويت: ارتكزت إستراتيجية رؤية الكويت 2035، على مواجهة هذه التحديات، من خلال تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية والتوجه إلى تنويع الاقتصاد الكويتي، وتطوير مستويات إنتاجية القطاعات الاقتصادية، والعمل على تعزيز مصادر الدخل الأخرى، وزيادة تنويع مصادر الطاقة خلال السنوات القادمة.

عُمان: تبنت رؤية عُمان 2040، السعي إلى أن يكون الاقتصاد العُماني متنوعاً ومتقدماً، بحيث تتبوء عُمان المراكز المتقدمة بين اقتصادات العالم، من خلال تبني سياسة الإبتكار وتطوير الإنتاجية في جميع الأنشطة الاقتصادية، والتركيز على القطاع الخاص ودمجه في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة المالية، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وخلق بيئة تنافسية تساهم في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

إضافة إلى ما سبق، تهدف الرؤية التركيز إلى الإستخدام الأمثل للموارد والطاقة النظيفة، من أجل تحقيق استدامة الأمن الغذائي والمائي، وتطوير العنصر البشري في السلطنة. كما تتضمن الرؤية عدة محاور ترتكز على التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والادارة الاقتصادية، والقطاع الخاص والاستثمار وسوق العمل، والتعليم والبحث العلمي، والصحة، والمواطنة والهوية والتراث، والرفاه والحماية الإجتماعية، وحوكمة الجهاز الإداري والمشاريع، والتشريع والقضاءات، وتطوير مؤشرات الأداء البيئي.

قطر: أعتمدت رؤية قطر الوطنية 2030، على أربعة محاور رئيسة، تتضمن التنمية البشرية، والتنمية الإجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، حيث تهدف رؤية قطر الوطنية لعام 2030، إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام، ورفع من مستويات المعيشة، وتطوير مستويات القدرة التنافسية، والتنويع الاقتصادي، والإعتماد على القطاعات الأخرى غير الهيدروكربونية، وتطوير والحفاظ على التقاليد، واحتياجات الأجيال القادمة، وتحسين مسارات التنمية، ونوعية العمل والعمال، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة

البحرين: تبنت البحرين رؤية اقتصادية شاملة لعام 2030، حيث تطمح من خلالها إلى التنويع الاقتصادي، والاعتماد على مساهمة جميع الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وليس على قطاع الصناعات الاستخراجية فحسب. إضافة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، لديه القدرة التنافسية في المحافل الدولية. ترتكز الرؤية الاقتصادية لعام 2030على ثلاثة بنود أساسية، وهي:

1. الإستدامة، حيث تسعى من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع كفاءة المواطن والقدرات البشرية، والتركيز على مستوى الحكومة وجعلها ذات كفاءة عالية.
2. التنافسية، من خلال الاعتماد على زيادة معدلات الانتاجية ومواكبة التطورات العالمية، والعمل على وتطوير وتهيئة بيئة ومناخ الأعمال، بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك تحفيز الشركات الوطنية على الابتكار، ومنافسة الشركات العالمية.
3. العدالة، من خلال تحقيق الاستدامة الشاملة والرفع من رفاهية الشعب، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية وتقديم الدعم للمحتاجين. إضافة إلى رفع قدرات الكوادر البشرية والعاملين في المؤسسات وخلق الفكر والبيئة التنافسية لدى الشباب.

الجزائر: أعتمدت "استراتيجية الجزائر لعام 2030" على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات إبتداءً من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6.5 في المائة سنوياً. إضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والعمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق العام، وتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحيتية، من أجل إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 10 في المائة بحلول عام 2030.

7 . الإستنتاجات والتوصيات وآفاق التطوير

1.7 الاستنتاجات

أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وأنهيار اسعار النفط في نهاية عام 2014، وجائحة كوفيد-19، إلى تبني الدول العربية المصدرة للنفط خطط لزيادة الإعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وزيادة درجة التنويع الاقتصادي. تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى استنتاجات هامة تتمثل في النقاط التالية:

- إرتفاع درجة تركز التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط.
- استحواذ المنتجات الهيدروكربونية (الوقود المعدني) على أعلى حصة في إجمالي الصادرات السلعية.
- استحواذ أهم 10 سلع في صادرات الدول العربية المصدرة للنفط على أكثر من 80 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية .
- ضعف الميزة النسبية للصادرات السلعية في الدول العربية المصدرة للنفط واختصارها على 8 سلع وفي بعض الدول على سلعتين.
- يعتبر القطاع الإستخراجي أهم الأنشطة الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من تراجعه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط إلى نحو 28.4 و 35 في المائة في عام 2021 على التوالي.
- تأثر الإيرادات في الدول العربية المصدرة للنفط بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.
- تحسن مؤشر التركز للإنشطة الاقتصادية في عام 2021 في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بعام 2005.
- ارتفاع مؤشر التركز للأنشطة الاقتصادية في بعض الدول العربية المصدرة للنفط في عام 2021، حيث مازل النشاط الاستخراجي يستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي.
- تبني الدول العربية المصدرة للنفط لاستيراتجيات ورؤيا وطنية على المدى الطويل، بهدف زيادة الإعتماد على الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي زيادة درجة التنويع الاقتصادي.

2.7 التوصيات وآفاق التطوير

بذلت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط جهوداً للتقليل من الاعتماد على قطاع الصناعات الاستخراجية، وزيادة تنويع أنشطتها الاقتصادية، فيما يلي نستعرض بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في زيادة التنويع الاقتصادي:

- تبني خطط ورؤى تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات في الدول العربية والتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للدخل.
- تطوير البنية التحتية الأساسية، من خلال تحديث شبكة الطرق والجسور، وتحسين البنية التحتية للموانى والمطارات.
- إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية وتطوير البنية التحتية الإنتاجية التكميلية لهذه المناطق.
- وضع خطط تهدف إلى زيادة الإستثمارات في مجالات البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي وتطوير مستويات التقنيات الحديثة.
- تبني خطط واستيراتجيات وطنية لزيادة الإعتماد على الأنشطة الإنتاجية والصناعات التحويلية التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإشراك القطاع الخاص في دعم الأنشطة الاقتصادية، وزيادة دوره في تصميم السياسات.
- تعزيز البحث العلمي الموجه للتنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية.

- تعزيز القدرات البشرية العاملة في مؤسسات الدولة، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.
- تحسين شروط الإئتمان الموجه للمؤسسات في القطاع الخاص والموجه للقطاعات الإنتاجية.
- هيكلة الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تخدم تطوير الإنتاج المحلي لتعزيز التنويع الاقتصادي.
- تحسين بيئة ومناخ الأعمال التجارية وتسهيل استخراج التراخيص الخاصة بإنشاء الأعمال التجارية الناشئة، من أجل استقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.
- استخدام مصادر للطاقة الأكثر استدامة لمكافحة تغير المناخ.
- الإرتقاء بسلاسل القيمة المضافة من خلال الإنخراط في الأنشطة الإنتاجية مثل صناعة الأغذية أو الصناعات التحويلية.
- اعتماد سياسات تساهم في تنويع الصادرات السلعية وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.

المراجع

1. الأمم المتحدة،إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية ، شعبة الإحصاء والإسكان (2023).
2. برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة البيانات الاحصائية (2023).
3. حاوي فايزة، و حفصي بونبعو ياسين (2022)، قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخذام نمادج السلاسل الزمنية المقطعية حالة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة.
4. سليم مجلخ وليد بشيشي (2022)، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، المجلد 16 ، العدد 1 ، الصفحات 46-60.
5. صندوق النقد العربي (2022)،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.
6. مارتن هافيد (2014)، التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الإنجازات والإتجاهات المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
7. نصير عبد الله وحفيظ عبد الحميد (2022)، "محددات التنويع الإقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة 2000-2019"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة
8. Addisu A Lashitew, Michael L Ross and Eric Werker (2020), “What Drives Successful Economic Diversification in Resource-Rich Countries”, World bank, Research Observer Volume 36, Issue 2.
9. Charles R. Laine.(1995),“The Herfindahl-Hirschman Index: A Concentration Measure Taking the Consumer’s Point of View.”, Antitrust Bulletin.
10. Harvard University, Center of International Development (2022), Atlas of Economic Complexity.
11. IMF, Database Portal (April 2023).
12. IMF (2016), “Economic Diversification in Oil Exporting Arab Countries”, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance.
13. Jackson, R.W. (1984), An evaluation of alternative measures of regional diversification, in: Regional Studies, vol. 18, 103-112.
14. Michael L. Ross (2017), “What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries”, University of California, Los Angeles (UCLA) - Department of Political Science.
15. Nobuya Haraguchi, Charles Fang Chin Cheng and and Eveline Smeets (2016), The importance of manufacturing in economic development: Has this changed, United Nation Industrial Development Organization (UNIDO).
16. Tress, R. C. (1938), Unemployment and the diversification of industry, in: the Manchester School, vol. 9, 140-152.
17. United Nation Industrial Development Organization (UNIDO) Statistical database. (2023).
18. UNIDO (2022), International Yearbook of Industrial Statistics.
19. World bank, World development Indicators (2023).
20. World bank (September 2022), Food Security Update.
21. World Trade Organization, Statistical Database (2023).
22. WTO/UNCATD, International Trade central (2023), "Trademap”.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae
موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND